

خلال الندوة الافتراضية حول الفرص الاستثمارية المرتقبة في 2021

«المركز»: التحسن في الأوضاع الجيوسياسية الخليجية يصب في صالح اقتصادات المنطقة

نظم المركز المالي الكويتي «المركز» مؤخرا ندوة افتراضية بعنوان «رؤية المركز لعام 2021: الفرص والتوقعات»، والتي هدفت لمساعدة المستثمرين على الاستفادة من الفرص الجديدة الناشئة التي يحملها العام 2021، في ظل الاختلال الذي سببته جائحة فيروس كوفيد-19. ونشر «المركز» بعد الندوة تقريراً يستعرض رؤيته حول الفرص التي تلوح في أفق العام 2021 حول مختلف فئات الأصول التي يديرها «المركز».

ويتناول التقرير خمسة قطاعات رئيسية هي: قطاع الأسهم والدخل الثابت والقطاع العقاري في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي والقطاع العقاري الدولي والاستثمارات الدولية. كما يتضمن تقرير «المركز» ملخصاً لأداء العام 2020، والتحديات القائمة، والتوقعات للعام 2021 والفرص الناشئة عبر هذه القطاعات، وذلك بناءً على تحليل «المركز» للأسواق وتقييمها.

الأسهم في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي أوضح تقرير «المركز» أن أداء الأسهم في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام 2020 قد شهد تراجعاً في بداية العام مع بدء جائحة فيروس كوفيد-19. إلا أن أسواق المنطقة قد تمكنت من التخلص من هذه البداية السلبية، وذلك على أثر جهود احتواء انتشار الفيروس بعد فترات الإغلاق وحظر التجول. كما أدت إعادة الفتح التدريجية للاقتصادات، والطورات الإيجابية المتعلقة بلباح فيروس كوفيد-19 إلى أن ينهي مؤشر SP MENA العام 2020 بمكاسب سنوية بلغت 1.5%.

وذكرتقرير «المركز»أن التحسن في الأوضاع الجيوسياسية في

رغم تراجع مؤشرات الدخل الثابت في جميع أنحاء العالم خلال مارس 2020 إلا أن الانتعاش كان سريعاً

دول مجلس التعاون الخليجي هو في صالح اقتصادات المنطقة والأسهم غير النفطية، حيث من المتوقع أن تؤدي إعادةفتح الحدود إلى زيادة حجم التجارة، وهو ما يمكن أن يكون إيجابيا بالنسبة لأسهم المصارف، التي تعد بمثابة المعيار للاقتصاد بشكل عام في دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد أبقي «المركز» على توقعاته الإيجابية لعام 2021 لأسهم المنطقة، باعتبار أن الأسواق سيتم دعمها من خلال تحسين أرباح الشركات، والتعافي الاقتصادي من التباطؤ الناتج عن جائحة فيروس كوفيد-19. ومن المتوقع أيضاً أن تنتعش اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام الحالي، مع توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.6%، و3.1% في العام 2022 مرتفعاً من 6.6% في عام 2020، مدفوعاً بارتفاع إنتاج النفط، وتحسن الأنشطة الاقتصادية. ومن المرجح أن تعود اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي إلى مستويات ما قبل الجائحة بحلول العام 2023.

الدخل الثابت لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي

ومن جهة أخرى، ذكر تقرير «المركز» أن فترة عدم اليقين التي استمرت لمدة عام بسبب جائحة فيروس كوفيد-19، كان لها تأثير أيضاً على أسواق الدخل الثابت العالمية والإقليمية. ورغم تراجع مؤشرات الدخل الثابت في جميع أنحاء العالم خلال مارس 2020، إلا أن الانتعاش كان سريعاً، وسرعان ما تعافت معظم المؤشرات لتتجاوز مستويات ما قبل الجائحة.

ويعكس استقرار أسعار النفط، والتحسن المتوقع في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2021 مقارنةً بالعام 2020، التوقعات المستقرة للشركات الخليجية، ومن حيث النمو الاقتصادي، تتوقع وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية انتعاشاً اقتصادياً متواضعاً لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2021-2023، مع نمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

بنسبة 2.5%، بعد انكماش بنحو 6% في عام 2020.

ومن المتوقع أن تصبح أسواق السندات الخليجية فئة أصول جاذبة خلال العام 2021، وأن توفر عائداً للمستثمرين باستحقاقات ومستويات مخاطر أئتمانية مقبولة. كما من المتوقع أن يبلغ عائد سندات الخزينة الأمريكية لمدة 10 سنوات 11% -1.25% بسبب التزام بنك الاحتياطي الفيدرالي بالحفاظ على سياسة سعر الفائدة معلقة. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة جاذبية السندات والصكوك في دول الخليج بالنظر إلى فارق العائد الجذاب بين سندات الحكومات في دول مجلس التعاون الخليجي، وأسواق الأمريكية، والأخرى الناشئة. وأضاف تقرير «المركز» أن سوق السندات والصكوك في منطقة الخليج أثبت قدرته على الصمود في ظل حالة عدم اليقين

نتيجة للطلب المحلي.

القطاع العقاري في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي وأوضح «المركز» أن الأوضاع الناجمة عن جائحة فيروس كوفيد 19- وانخفاض أسعار النفط قد أثرت على الطلب في المنطقة، وذلك من خلال التأثير على قطاعات الأعمال وعودة الوافدين إلى بلادهم. كما تأثرت القدرة والرغبة في الإنفاق. وفي قطاع العقارات بدول مجلس التعاون الخليجي، كان هناك تراجع في عمليات التحصيل والإشغال، ومعدلات الإيجار والتقييم. ومع ذلك، أشار تقرير «المركز» إلى وجود عدة فرص في القطاع العقاري في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، موضحاً أن أسعار العقارات في المنطقة حالياً تعتبر عند مستويات جاذبة. ومع اقتراب دورة السوق من أدنى نقطة لها، أوضح تقرير «المركز» أن الوقت اليوم يعد ملائماً

أسهم الأسواق الناشئة ستكون الأكثر استفادة من الانتعاش الاقتصادي العالمي في 2021 بقيادة الصين

للاستثمار في الأصول المتعثرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمار في العقارات المذرة للدخل يدر توزيعات نقدية شهرية، علاوة على الاتجاه التصاعدي المحتمل من الدخول في سوق العقارات في المرحلة الحالية من الدورة.

ومن المتوقع أن تستقر النظرة المستقبلية لعام 2021 في سوق العقارات في دول مجلس التعاون الخليجي على مدى ال 6-12 شهر القادمة. كما من المرجح أن يتبع ذلك انتعاش يمثل بداية دورة جديدة. وفي الكويت، يمكن أن يساهم النشاط المستقر للعقارات السكنية، والتحسن في القطاعات التجارية والاستثمارية على خلفية الانتعاش في بيئة الأعمال، في دعم هذا القطاع.

العقار الدولي (في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا) طوال عام 2020، انعكست التحولات الهيكلية والتأثير الناجم عن جائحة فيروس كوفيد-19 بشكل كبير على القطاع العقاري. ففي الوقت الذي استقادت بعض القطاعات الفرعية من تجاوب السياسات للجائحة، إلا أن الإغلاق والتباعد الاجتماعي أضعفا البعض الآخر من القطاعات.

وفيما يتعلق بالفرص، فقد أوضح تقرير «المركز» أن التأثير على أنشطة البيع بالتجزئة والمكاتب يبدو هيكلياً، في حين أن التأثير على قطاع الفنادق والضيافة يبدو عابراً، حيث من المتوقع أن يعود الطلب إلى مستويات 2019 خلال السنوات الثلاث إلى الخمس القادمة. ومن الممكن أن يحقق القطاع عوائد من رقمين، مع عودة الطلب إلى المستويات التاريخية. وتتوافر حالياً عدة فرص للحصول على أصول بخصومات أو بأسعار أقل من تكلفة الاستبدال نظراً للتحديات التي ما زالت تسفر عنها جائحة فيروس كوفيد-19.

وبالنظر إلى التوقعات للعام 2021، رجح تقرير «المركز» أن يستمر الكثير من الاتجاهات التي ظهرت في عام 2020. وفي حين أنه من المتوقع استمرار الأداء الإيجابي لقطاع العقار الصناعي والسكني، إلا أن قطاعي الضيافة والعقارات المكتبية قد يستعرقا وقتاً حتى يتعافيا. وقد لا يتعافي قطاع التجزئة إلى مستويات ما قبل الجائحة، نظراً لاختساب قطاع التجارة الإلكترونية زخماً كبيراً حالياً.

الاستثمارات الدولية وعلى الرغم من ارتفاع أسواق الأسهم إلى مستويات قياسية في أوائل فبراير 2020، أظهر تقرير «المركز» أن شهر مارس شهد انخفاضاً ملحوظاً، حيث انتشر فيروس كوفيد 19- في جميع أنحاء العالم مؤثراً على الوضع العالمي بجممله. ولتحقيق الاستقرار في الأسواق، أعلن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنوك المركزية الأخرى عن سياسات تيسير نقدية، بينما أعلنت الحكومات عن إجراءات تحفيزية بقيمة تريليونات الدولارات. وقد ساعدت هذه الإجراءات أسواق الأسهم العالمية على الانتعاش السريع، كما

ساعدت أسهم الشركات التي ساعدت الأفراد على «البقاء في المنزل» على الانتعاش في أسواق الأسهم العالية ولا سيما الولايات المتحدة حيث حققت أسهم زووم Zoom، وبلوتون Peloton، ودوكوساين DocuSign، ونتفليكس Netflix، مكاسب كبيرة. كما شهدت أسهم شركات «التكنولوجيا الكبيرة» مثل أسهم شركات آبل Apple، وأمازون Amazon، ونتفليكس Netflix، وقوقل Google، وفيسبوك Facebook، ومايكروسوفت Microsoft مكاسباً ضخمة. وكان من بين المجالات الأخرى في السوق التي حصدت الفوائد أيضاً قطاع السيارات الكهربائية والطاقة النظيفة والابتكارات والاستحواذات ذات الصلة بالتكنولوجيا.

وفيما يتعلق بالفرص، أشار تقرير «المركز» أن أسهم الأسواق الناشئة ستكون هي المستفيدة من الانتعاش الاقتصادي العالي في عام 2021 بقيادة الصين. ويمكن لهذه الأسواق أيضاً الاستفادة من وضع الدولار الأمريكي من ثابت إلى ضعيف، ومن السياسات التجارية الأكثر استقراراً في ظل إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن. وتبدو الأسهم الصينية جذابة نظراً لأن توجهها التكنولوجي يسمح لها بالاستفادة من اتجاهات النمو الهيكلي. كما أن تعاملها الاحترافي مع الجائحة قد ضمن عدم انكماش الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 على عكس الاقتصادات الكبرى الأخرى.

وبواصل «المركز» تكريس جهوده لدعم التنمية الشاملة للاقتصاد الكويتي، من خلال تسليط الضوء باستمرار على الأبحاث والرؤى ذات الصلة، والتي تسمح بتقديم نهج قائم على المعرفة.

«الأخضر» يهيمن على المؤشرات..

و«العام» يرتفع 27.34 نقطة



جلسة مرتفعة للبورصة

بنسبة صعود بلغت 0.45 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 132ر5 مليون سهم تمت عبر 4064 صفقة نقدية بقيمة 12 مليون دينار (نحو 39,6 مليون دولار). وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (بورتلاند) و(يونيكاب) و(نحصيلات) و(وربة ت) أما شركات (بيبتك) و(وطلسي) و(اجيليتي) و(خليج ب) فكانت الأكثر تدولا من حيث القيمة في حين كانت شركات (مراكز) و(التقدم) و(الكوت) و(السورية) الأكثر انخفاضا.

أسهم بلغت 181ر6 مليون سهم تمت عبر 6148 صفقة نقدية بقيمة 14ر18 مليون دينار (نحو 46,7 مليون دولار). كما ارتفع مؤشر السوق الأول 37,5 نقطة لبلغ مستوى 6238,56 نقطة بنسبة صعود بلغت 0,61 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 75,09 مليون سهم تمت عبر 3979 صفقة بقيمة 28,2 مليون دينار (نحو 93,06 مليون دولار). وارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو 21,8 نقطة لبلغ مستوى 4865,78 نقطة

أغلقت بورصة الكويت

تعاملاتها أمس الأحد على ارتفاع مؤشر السوق العام 27,34 نقطة لبلغ مستوى 5714,51 نقطة بنسبة صعود بلغت 0,48 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 256,7 مليون سهم تمت عبر 10127 صفقة نقدية بقيمة 42,4 مليون دينار (نحو 139,9 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 6,2 نقطة لبلغ مستوى 4682,86 نقطة بنسبة صعود بلغت 0,13 في المئة من خلال كمية

■ الصانع: نحرص

على خدمة عملائنا

في المطار بما يليق

بالناقل الوطني

أغسطس 2018 لما لها من خبرة كبيرة في ادارة المطارات حول العالم».

وفي الختام، تقدم الصانع بجزيل الشكر ووافر الامتنان على الجهود المبذولة والملموسة للقائمين على عمل مؤسسة انشيون ودورهم في تشغيل مبنى الركاب رقم 4 خاصة وفي جائحة فيروس كورونا المسجد (كوفيد 19)، متمنين لهم خالص التوفيق والسداد في الفترة المقبلة المملين العودة إلى التشغيل الكامل في الفترة المقبلة.



الصانع والحداد والشطي مع كوانغ سو لي

المطارات المشغل الرئيسي لمبنى الركاب رقم 4 ، والحرص على ترسيخها ونجاحها بالشكل المناسب والمطلوب والذي يعود على جميع الاطراف بالفائدة خصوصا منذ استلام مؤسسة انشيون إدارة مبنى الركاب رقم 4 وكفاءتها بالتشغيل منذ اطلاق اول رحلة تجارية في 15

الكويت، كذلك اطلع الوفد على آلية انتهاء اجراءات السفر في المطار والعمل نحو كيفية تذليل العقبات أمام المسافرين». وأضاف الصانع: «كما بحث الطرفان سبل تعزيز أواصر العلاقات والتعاون بين الخطوط الجوية الكويتية ومؤسسة انشيون لإدارة

التنفيذي لمؤسسة انشيون كوانغ سو لي، بالإضافة إلى متابعة آخر المستجدات في مبنى الركاب رقم 4 والإطلاع على الخدمات التي تقدمها الخطوط الجوية الكويتية لعملائها الكرام والحرص على تنفيذها بالشكل المناسب وبما يليق بالناقل الوطني لدولة

«المشتركة» تتسلم كتاب ترسية مناقصة

بـ 88.9 مليون دينار

أعلنت المجموعة المشتركة للمقاولات أنها استلمت من الجهاز المركزي للمناقصات العامة كتابا بترسية مناقصة رقم (هـ ط / 257) على شركة «تشينا فيرست هاي واي إنجنييرينج»، ووكيلها المحلي

«المشتركة»، بقيمة 88.94 مليون دينار. وقالت «المشتركة» في بيان للبورصة الكويتية، إن المناقصة خاصة بإنشاء وإنجاز وصيانة طرق وجسور وصرف أطوار صحية، وخدمات أخرى في جنوب السرة

شاملة شارع دمشق، والدائري الخامس، وطريق الملك فيصل بن عبدالعزيز. ونوهت المجموعة بأن الأثر المالي للمناقصة، والذي سبق الإفصاح عنه بتاريخ 23 أغسطس 2020، يتمثل في تسجيل نتائج جيدة

خلال فترة تنفيذ المشروع. جدير بالذكر أن الشركة تحولت للخسارة في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي بقيمة 6.88 مليون دينار، مقارنة بأرباح نفس الفترة من عام 2019 البالغة 3.37 مليون دينار.